

لا يزال ملك الوقف عن الوقف عند من شيفه علم الا ان يحكم به الحكم
او بملقه بموت فيقول اذ امنت فقد دقت داري على كذا وقال ابو يوسف
يزول الملك بمجرد القول قال محمد لا يزال الملك حتى يحل للوقف
وليا ويسلم اليه واذا اخرج الوقف على اختلافهم خرج من ملك الوقف
ولم يدخل ملك الوقف عليه ووقف المشاع جائزة عند ابى يوسف
ولا يجوز عند محمد ولا يتم الوقف عند ابى حنيفة ومحمد الله حكم
بجعل لقره ليمنة لا تنقطع ابدا وقال ابو يوسف ثم اداسني فيه حكمه
جازه وصار بعد الفقهاء وان لم يمتهم ويصح وقف العقار ولا يجوز وقف
بالتفصيل ويجوز قال ابو يوسف اذا وقف صنعة ببقها واكثرها وحكم عليه
جازه وقال محمد رحمه يجوز مجلس الكراع والسلاح واذا صح الوقف لم يشره
ولا تملكه الا ان يكون مشاعا عند ابى يوسف ثم انه فيطلب الشريك في
نصف مفاصلة والواجب ان يبتدى من ارتفاع الوقف بمائة شرط
ذلك الواقف او لم بشرط واذا وقف دارا على سكي ولسن فانها
على من السكي فان امتنع من ذلك او كان فقير الابن كما كان
باجرتها فاذا عمرت ردتا الى من السكي وما اهدم من بناء الوقف

والوقف احكامه في عماره الوقف ان اخرج وان استغنى عنه مسكه
حتى يحتاج الى عماره فيصرف فيها ولا يجوز ان يفسد بين مستحق الوقف اذا
جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابى يوسف
واذا ابى مسجد لم يزال ملكه عنه حتى يفرضه عن ملكه بطريقه وياذن للفقير
في الصلوة فيه فاذا صل فيه واهد زال ملكه عند ابى حنيفة ومحمد
وعند ابى يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجد او بنى سقاية
او خان يسكنه بنو العيسل او رباط او جعل ارضه مقبرة لم يزال ملكه عن
ذلك عند ابى حنيفة حتى يحكم به حاكم وقال ابو يوسف يزول ملكه عن ذلك
بالقول وقال حمزة الاستغنى الناس من العساقية وسكنوا الخان والرباط
ودفنوا في المقبرة زال الملك **كتاب الغصب** ومن غصب شيئا لم يملكه
انما في يده فغلبه ضمان مثله وان كان مما لا مثل له فغلبه قيمته وعلى الغاصب
رد العين المغصوبة ان كانت باقية فان ادعى المالك حجب احكام حتى يعلم
انها لو كانت باقية لاطهر باثم فغصب عليه ببديها والغصب فيما ينفصل وتحويل
واذا غصب عقارا فملكه في يده لم يضمنه عند ابى حنيفة والى يوسف رحمه
وقال محمد رحمه يضمنه وما نقص منه بفعله وسكنه ضمنه في توليه جميعا